الثقافة وهثقفوها بين زمنين

زيد الفضيل

باحث في التاريخ

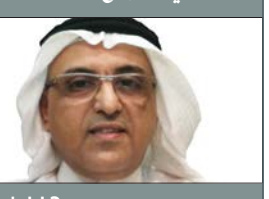

@zash113

لا نـزال علـى الصعيد الفـردي والمجموع غير مسـتوعبين بأننـا نعيش مرحلة فاصلة بشـكل كلي بيـن زمنين، زمن ينتمـي لطبيعة وجودنا الإنسـاني، وأظن أن آخـر مـن يمثله في واقعنـا المعاش هم جيـل مواليد السـبعينيات الميلادية إلـى منتصـف الثمانينيات كأقصى حـد، ليبتدئ من بعدهم زمـن جديد مجنون في تسـارعه التقنـي وبالتالـي الحياتي والإنسـاني، وضحت معالمـه في عقد التسـعينيات ولا نزال نعيش تسارعه المذهل، ولا نعرف نهاية ما يمكن أن نصل إليه.

أمام هذه الحقيقة التي لم يدركها جيلي بعد بشـكل دقيـق، أو لا نريد بوعي منا أن ندركها، إيمانا بدور يمكن أن نقوم به في حفظ ما استقر في أرواحنا وأيدينا جيلا بعد جيل ونخاف أن يتلاشـى من بعدنا جراء عدم قدرتنا على تلمس معالم جيـل مكتمـل نثق بـه يمكن أن يخلفنـا، إذ ما نـراه وبخاصة من بدايـة الألفية الجديـدة هو خديج مـن الأجيال المتتابعة التي لم نسـتطع الوعي بها ولا نعرف كيـف نتواصل معها. أمـام كل هذا يجدر بنا أن نتوقف لنسـتوعب المشـهد أولا حتى نتمكن من حماية أنفسـنا بمنهج صارم ودقيق فـي ذات الوقت، أو لنغادر مسـتودعين الله أمانة تحملها الإنسان وكان ظلوما.

في هذا السـياق بدأت أسـتوعب قيمة ما عملـه القادة الصينيـون حين أحاطوا مجتمعهـم بسـياج تقني وأوجدوا لهم وسـائط تواصل اجتماعيـة خاصة بهم، وحجبوا أنفسـهم عن كل مصادر المعرفة الغربية، رغبة منهم في الحفاظ على شـخصيتهم وهويتهـم، وأول مرتكز عملوا على ترسـيخه في وجـدان أجيالهم المعاصـرة هو إيمانهم بلغتهم ومحافظتهم عليهـا، لأجل ذلك صاروا كما أرادوا، وحافظوا علـى وجودهم وانتمائهم لتاريخهم العريـق وثقافتهم الأصيلة.

فـي الوقـت الـذي انجـرف العالـم الثالث صـوب حضـارة غربيـة متهالكة في منظومتهـا القيميـة والأخلاقيـة دون تمحيـص وتدبـر، فـكان أن فقـد هويته تدريجيا، وبات مسـخا من مسـخ، وصار أبنـاؤه فاقدين لهويتهـم الاجتماعية والتاريخيـة والثقافية وصولا إلى الدينية، بل وأصبحت منظومة القيم مشوشـة فـي الأذهـان، وذلك هو غاية التيه الذي يمكن أن تصل إليه البشـرية في يوم من الأيـام، وهـو انحدار ينبئ بقرب النهايات على مختلـف الأصعدة. وليت من يدرك ويعمل على إيقاف كرة النار المتدحرجة بقوة في غفلة غير مفهومة من الناس، وذلك هو لب الإشـكال.

لقد عاشـت الأجيـال عبر تاريخها المديـد ومنذ الألف الثالث قبـل الميلاد وحتى منتصـف القـرن العشـرين المنصـرم فـي تراتبية مفهومـة من حيث النشـأة والتطور، الابتـداء والانتهاء، وكان حجم التغيير بيـن الأجيال يتم بوتيرة بطيئة، وبالتالـي فقد كان الجميـع مكملين لبعضهم، ومواصلين فعل من سـبقهم، بل نـكاد لا نلمس تغييرا بين مختلف القرون علـى الصعيد العمراني، وطبيعة حياة الناس وتلقيهـم للمعرفة، وبناء منظومتهم القيميـة والأخلاقية والدينية كذلك.

ثـم كانت العاصفة التي بدأت نذرها مع ابتداء القرن العشـرين، حيث تسـارعت الاكتشـافات التقنيـة وصارت متاحة لعامـة الناس مع حلول الربـع الأخير من القـرن العشـرين، وصولا إلى الانفجـار الكبير مع بداية الألفيـة الثالثة والذي لا نـزال نعيش في جوفه حتى اليـوم، ولا نعرف بوعينا الجيني إلى أين سـنذهب؟ وكيف سيكون المصير؟ لكن حتما فطالما تستمر كرة اللهب في تدحرجها بقوة ودون أن نحمي أنفسـنا منهـا، ودون أن تدرك أجيالنا القادمة خطورتها ومقدار حرارتها، فالأمر سائر صوب كارثة على صعيد منظومتنا القيمية ودورنا كخلفاء مسـتأمنين علـى هـذه الأرض من لدن إلـه خالـق أراد أن نعمرهـا، وأراد إبليس بحسـده أن نفشل في مهمتنا، وذلك هو لب الحكاية التي ينساها الإنسان دوما.

أمـام كل ذلك يمكـن القبول بضمور حالـة الثقافة ضمن ثنايـا مجتمعنا بوجه عام، وفهم أسباب وجود الثقافة الرخوة كما جاء في مقال مجاهد عبدالمتعالي في جريدة الوطن الذي وسـمه بعنوان «اعتذار إلى جيل الثمانينيات»، حيث وإن كانت الإسـلاموية الحركية قد سـاهمت في خلق قواعـد الارتخاء في منظومتنا الثقافية باحتفائها بأسـوأ أشـكال المعرفـة والإبداع انطلاقا مـن حزبية مقيتة تسـمح بتجـاوز كل مرتكزات الإبـداع والمتانة العلمية في سـبيل دعم المنتمي للحـزب والأيديولوجيا، إلا أنها لم تكن السـبب الوحيد في وجـود هذا الخلل على الصعيـد المعرفي إجمالا، ذلك أن قيمة الشـيء في جوهـره، وحين حدث الخلل فـي منظومتنـا المعرفية بتولي الأقل كفاءة كان ابتداء الإشـكال الذي نتلمسـه اليوم بقوة.

ما أحوجنا اليوم إلى إعادة تصحيح بيادق الشطرنج بما يجب، ووضع الشخص المناسـب في المكان المناسب، وكم هو معيب أن يكون المشتغلون في الثقافة من غير المنتمين لها بشكل حقيقي وليس وهمي، فالثقافة والتعليم هما عنوان حاضرنا ومكمن قوة مستقبلنا، فهل إلى ذلك سبيل؟

العلم السعودي

حسن علي العمري

@hass_qr

يتمتـع العلـم الوطنـي بقيمـة ورمزيـة عاليـة لكل دولـة فلا يقبل المسـاس بهذه الرمزيـة أو التعـدي عليهـا بـأي صـورة بحسـبان ذلك من قواعد النظام العام التي لا يجـوز الاتفـاق على خلافهـا كونه رمزا للحاكـم وللدولة وللمجتمـع وهو ما يجب أن يسـتوعبه الجميع ويتفـق على معرفة دلالته الوطنية والدينية، والعلم السـعودي هـو الراية التـي حملتها الدولة السـعودية عبـر مراحلهـا حتى اليـوم، ويعتبـر العلم السعودي هو الوحيد الذي لا يتم تنكيسه أو إنزاله إلى نصف السـارية في حالات الحداد أو الكوارث والأحداث الكبيرة التي تعبر عن موقـف الدولة والمراسـم الدولية.

ولكـون نظـام العلـم السـعودي قـد نص علـى عدد من المخالفـات التي تمس العلم وقرر لها عقوبـة محددة، ومنها أنه يحظر ملامسـته للأرض أو الماء عند اسـتخدامه ورفعه على الوسـائط البحرية للدلالة على تبعيتهـا لدولـة العلم، كما أنـه يحظر رفع العلم بلون باهت أو كانت حالته غير جيدة كأن يكون قديمـا أو متمزقا.

ولأن المشـاهد أن هناك تجـاوزات متعددة على علـم الدولة تمارس علنـا وعلى مرأى ومسـمع الـكل كدليل علـى غيـاب الوعي الجمعـي بآثار الإسـاءة للعلم السـعودي، وهـذه التجـاوزات التـي نشـاهدها قلمـا يوجـد لها مثيل في دول العالـم، ومن ذلك: استخدام العلم على القمصان والملبوسات، وقيـام البعض بلفـه حول جسـده أو على خاصرتـه والجلـوس عليـه أو وضعه على زجاج السـيارات من الجوانـب أو الخلف أو الدخـول بـه لأماكن غيـر طاهـرة أو رميه علـى الأرض في نهاية المناسـبات العامة كاليـوم الوطني أو بعد منافسـات الألعاب المختلفة، مما يعد إساءة وإهانة وتحقيرا للعلم السـعودي.

ولكون نظام العلم قد نص على أن (كل من أسـقط أو أعدم أو أهـان بأي طريقة كانت العلم الوطني أو العلم الملكي أو أي شـعار آخـر للمملكة العربية السـعودية كراهة أو احتقارا لسـلطة الحكومـة وكان ذلك علنا أو فـي محـل عـام أو فـي محـل مفتـوح للجمهـور يعاقب بالحبس لمـدة تصل إلى سـنة وبغرامة تصل إلى ثلاثـة آلاف ريال) وهـذا الأمر مـن الوضوح بمـكان ولا لبس فيه، لكـن الإشـكال الحقيقـي يكمن لدى بعض المسؤولين الحكوميين ممن لم يعلم بهذا الأمر أولم يهتم بمتابعة ذلك في حدود مسـؤوليته الوظيفية فربما أنه لم يسـمع بنظـام العلـم فضلا عن متابعـة رفعه في أوقاته المحددة نظاما سـواء على الإدارات الحكوميـة الداخليـة أو مـا كان منها على مناطق الحدود.

كمـا أننا عندمـا نرتـاد دول العالم فإن من يسـتقبلك عند خروجك من حـدود المطار ويودعك عند مغـادرة البلد هو ذلك المنظر المهيـب لعلم تلك الدول فـي اعتزاز واضح بقيمة العلم لتلك الدولة وهذا مالم أشاهده على أي مخـرج من مخـارج أو مداخل أي مـن مطاراتنا على الأقـل الدولية منها.

ولكـون نظـام العلم السـاري قـد خلا من تحديد مخالفة وعقوبة للمسـؤول الذي لا يكترث بقواعد التعامل مع العلم الوطني، ولا يتخذ من الخطوات ما يكفل العناية به وبقيمته ورمزيته وبرفعه والعناية به في حدود مسـؤوليته الإداريـة، وهو ما يحتم سـد هذا الفراغ التشـريعي بنـص يمكن الاحتـكام إليـه وفـق قاعدة المشـروعية التـي تقضي بأنـه (لا جريمـة ولا عقوبة إلا بنص) فإنه يتأمل من سـلطة التشريع إقـرار ذلـك واعتبـار السـلطة الإداريـة للموظـف العام كظـرف مشـدد للعقوبة حال ضبطها، مع حصـر المخالفات التي تقع على العلـم وتقرير العقوبة الملائمة والجهات التي يسـند لها عملية الاستدلال والتحقيـق وتقريـر العقوبة، مـع أهمية قيـام الجهات المعنية بتوعية منسـوبيها بذلـك والتعميم عليهم بذلك بشـكل دوري مـع قيام جهـة الإدارة فـي مختلف فروع السـلطة التنفيذيـة بدورها فـي التوجيه والرقابـة والمتابعـة والمحاسـبة وفـق مقتضيات النصوص النظامية دونما تردد أو حيف أو شـطط.

الأماكن المهجورة في المدن بين الإهمال ومطاردة الجن!!

وليد الزامل

متخصص في التخطيط العمراني

@waleed_zm

تعتبر المباني والأماكن المهجورة أحد الاسـتعمالات غيـر المرغـوب بها في المدينـة والتـي يمكن أن تشـمل أيضا مدافن النفايـات، والمسـاكن الخربة، والمقابر المهجورة. ينظر لهذه الأماكن نظرة سلبية لكونها مواقع مهملة تؤثر سـلبا على الاقتصاد والبيئـة والصحة العامـة والمشـهد الحضري وسـلامة الإنسـان، كمـا يمكن أن تكـون مأوى مناسبا للمشـردين أو مخالفي أنظمة الإقامة أو الخارجين عن القانون؛ وهو ما يتطلب استجابة سريعة لمعالجتها. ويولـي المخططون أهميـة بالغة في التعامـل مع هـذه المواقع مـن خلال عزلهـا أو اسـتغلالها بالتطوير الأمثل لإدماجها ضمن السـياق الحضري.

في الواقع، تنشأ ظاهرة الأماكن المهجورة كإحدى نتائج التداعي العمراني للمباني بسـبب عدم صيانتها وهجـرة أصحابها أو وجـود خلافات قانونية بيـن ملاكها. وفي ظـل غيـاب التشـريعات العمرانية والحوكمـة الفاعلة تبقى هـذه المواقع مهجورة بلا تشغيل أو تحسين أو صيانة لعقود زمنية طويلة، وهكذا تصبح مرتعا مناسبا لمخالفي الأنظمة أو المشردين أو حتى هـواة مطاردة الجن!

ودعونـي اليـوم أحدثكـم عـن حكايـة هـذا الشـاب النحيل الـذي يقـوم بزيارة الأماكـن المهجـورة والمسـاكن الخربة فـي المدينـة أسـبوعيا ليزعـج الجـن ويقلق سـكينتهم في الليـل بعد أن أزعج الإنـس بتصرفاته في النهـار، يدخل هذا الشاب في تحديات ومراهنات الشجاعة مـع أصحابـه والمعجبيـن في وسـائل التواصـل الاجتماعي ليطلبـوا منه زيارة مواقع مهجورة في المدينة، وفي ساعة متأخـرة من الليـل وعندما يحـل الظلام الدامس يدخل هذا الشـاب إلى المساكن أو المدارس والمستشـفيات المهجورة، يفتـح الأبـواب والأدراج والنوافـذ وحتى حنفيـات الميـاه؛ بـل ويمـزق أسـلاك الكهربـاء ويتجول في أرجاء المكان بين الغرف والردهات بحثا عن الجن ويجرب استفزازهم بصوت مسموع مكررا عبارة «هل يوجـد جن في المـكان؟».

العجيب أن هذا الشـاب يطلق على نفسه لقب «مطارد للجن» أو «صائد الأشـباح» وعندما يدخـل إلى هـذه المواقع يحاول أن يسـتدعي الجن ويستدرجهم للحديث معـه، فهـو -أي الشـاب- ربمـا مل من الحديث مـع الإنس ويرغب بتجربة حوار مثير مع الجن. علـى أي حال، بمجرد أن يسمع هذا الشـاب أي صوت غير مألوف في المـكان أو يرى قطة تمشـي يصاب بالهلع والقشعريرة وينتصب شعر رأسه ليركـض سـريعا خارجا بسـرعة البرق وهو يلهث من شدة الخوف ليصبح لقبه الصحيـح «مطارد من الجن»! يصور هذا الشـاب مـا يقوم بـه من تفاهـات عفوا أقصد أعمال بطولية على الهواء مباشرة كما يسـجل بعض المشـاهد بعـد إدراج التحسـينات والمونتـاج لإضفـاء المزيد من الإثارة.

بغض النظر عن حقيقة هذه المشـاهد المخيفـة والهزليـة فـي آن واحد ومدى مصداقيتهـا وأهدافهـا إلا أنها أصبحت رائجة في وسـائل التواصـل الاجتماعي لتجـذب العديد مـن الـزوار والمتابعين خاصة مـن فئـة الشـباب والمراهقين الباحثيـن عـن إشـباع فضولهـم وملء أوقات فراغهم، ولكنهـا في الوقت ذلك، تطرح تسـاؤلا جـادا موجهـا للقائمين علـى إدارة المـدن عـن أسـباب عـدم معالجة هذه المواقع المهجورة؛ ولماذا بقيـت علـى هذا الحـال لفتـرات زمنية طويلة دون تحسـين أو تطوير أو حتى إزالـة، ومـا أثـر ذلـك علـى اقتصاديات المدينة؟

ختامـا، لقـد باتـت الحاجة ماسـة إلى تطويـر المبانـي المهجـورة فـي المدن والاسـتفادة منها في سـد فجوة الطلب على الإسـكان والخدمات وحتى لا تكون هذه الأماكن مرتعـا للمخالفين أو مكانا مناسـبا لهواة مطـاردة الجن!

المحتوى المحلي.. ركيزة اقتصادنا السعودي الصلب

برجس حمود البرجس

@Barjasbh

أحـد المحـددات الاسـتراتيجية التـي ترتكـز عليهـا رؤيـة المملكة 2030 هو تنويـع القاعدة الاقتصادية الوطنيـة، وذلـك عبـر تعزيـز المحتـوى المحلي في القطاعـات المختلفة مـن خلال توطيـن الصناعات الوطنيـة ونقـل المعرفـة، وتنميـة خبـرات الكوادر الوطنيـة مـن الجنسـين وخلـق الفـرص الوظيفية للشـباب والشابات السـعوديين.

لم تعـد تنمية قطاعـات المحتوى المحلي بالنسـبة للاقتصـاد الوطنـي خيـارا تكميليـا، بـل ضـرورة اسـتراتيجية لتحقيـق التنميـة المسـتدامة وتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وهي الإشـارات التـي أكدهـا ولـي العهـد الأميـر محمد بن سـلمان -حفظـه الله- فـي أكثر من سـياق ومحفل، وهو ما اتجهت له فعليا الدول المتقدمة التي نجحت في بناء اقتصاد متيـن ومتنوع قائم على صناعاتها الوطنية.

ربما يتساءل البعض: ما الفائدة المرجوة من تعزيز المحتـوى المحلي؟ وهو سـؤال في غايـة الأهمية، وللإجابـة: المحتوى المحلـي الوطني هو ما يجعلنا مكتفين ذاتيا من أبرز الصناعات والسلع التي نحتاج إليها والتي اعتدنا على اسـتيرادها.. أليس من الأولى أن ننتجهـا بأنفسـنا؟ وليس ذلك فحسـب، بل يرفع من مستوى الصادرات السعودية إلى الخارج، وهناك خطة وطنية تشـرف عليها هيئة تنميـة الصادرات السعودية؛ لخلق التوازن بين «الاستيراد والتصدير»، والأهم من ذلك إسـهامه المباشـر في خفض نسب البطالـة بيـن المواطنيـن والمواطنـات، ويعزز من خبراتهـم المهنيـة في مختلـف القطاعـات، فضلا عـن تعزيز كفـاءة الإنفاق على المسـتوى الوطني، سـواء على مسـتوى الشـركات المملوكة للدولة، أو القطاع الخاص الذي يعول عليه الكثير في رفع وتيرة الاقتصاد السعودي بعيدا عن تقلبات حسابات النفط.

خلال الأسـبوع الماضي، حرصت على حضور بعض جلسـات منتدى المحتوى المحلي الأول، الذي نظمته هيئـة المحتـوى المحلـي والمشـتريات الحكومية، ووجـدت فيه بعض الإجابـات التفصيلية، لكن بعض مـا اسـتوقفني فـي المنتدى مـا طرحـه المهندس عبدالـرزاق العوجان، الرئيس التنفيـذي لهيئة كفاءة الإنفـاق والمشـروعات الحكوميـة، والإنجـازات المتحققـة التي تمـت بالشـراكة بينها وبيـن هيئة المحتوى المحلـي والمشـتريات الحكومية، ولضيق المساحة سأكتفي بسرد بعضها، ومنها: تفعيل دور الشـراء الاسـتراتيجي من خلال الاتفاقيات الإطارية بهـدف تعظيـم المحتـوى المحلـي ودعم المنشـآت الصغيرة والمتوسطة، ومراجعة واعتماد إضافة أكثر من 410 منتج وطني للقائمة الإلزامية في مشتريات الجهـات الحكومية، واقتـراح التعديـلات على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية، وتعظيـم فرص كفاءة الإنفاق والمحتوى المحلي في الكراسـات التي تطرحها الجهـات الحكومية، فضلا عن تطوير وتحديث منهجيات الشـراء الاسـتراتيجي لتعظيـم الأثر مـن حجم الشـراء الحكومـي، وأخيرا إعـداد دراسـات الجـدوى لفـرص توطيـن الصناعة والقوائـم الإلزامية للمنتجـات الوطنية.

محصلـة التعـاون الاسـتراتيجي بيـن هيئـة كفاءة الإنفـاق والمشـروعات الحكومية وهيئـة المحتوى المحلي والمشـتريات الحكومية يتمثـل في مراجعة أكثـر مـن 1100 منافسـة بقيمـة تقديريـة تتجاوز 100 مليـار ريال، تمكنتا مـن خلاله من تفعيل لوائح هيئة المحتـوى المحلي في المنافسـات الحكومية، فضلا عن تمكين الجهـات الحكومية من تفعيل آلية التفضيل السـعري للمنتجات الوطنية، وهو ما أسهم في اعتماد مسـتهدف الحد الأدنـى للمحتوى المحلي لأكثر من 160 منافسة بقيمة تتجاوز 38 مليار ريال. النتائج السـابقة هي أمثلة ليسـت للحصـر، إذ تؤكد أن المحتـوى المحلي ليس كما يظـن البعض للوهلة الأولـى أنه عبـارة عن واجهـة صناعية، بـل إن الأمر يتجـاوز ذلـك مـن خـلال تهيئـة البنيـة التحتية من القـرارات والتشـريعات التـي تهيئ لنـا أرضية لبناء اقتصاد وطني متنوع، وهذه المهمة ليست بالسهلة، بـل تحتـاج إلـى عمـل منهجـي عميـق حتـى نصل بمحتوانـا المحلي إلى رفع معدلات النمو المسـتدام، المبني على تعزيز الإنتاجية ورفع مسـاهمة القطاع الخاص، ورفع كفاءة الإنفاق وتمكين المواطنين من الوظائـف المختلفة.

باختصـار، كشـف لنـا المنتـدى أن المملكة تسـير بخطـى ثابتة نحـو بناء اقتصـاد صلب، وأن جميع الجهـات الحكوميـة تبنـي شـراكات هادفـة وتعمل بجد للمحافظة علـى مقدرات الوطـن وبناء اقتصاد قـوي متنوع، وهـو ما أكـده وزيـر المالية الأسـتاذ محمـد الجدعان خـلال كلمته فـي المنتـدى بقوله: «إن هيئة المحتوى المحلي والمشـتريات الحكومية وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية تعملان بالتوازي لتحقيق وتمكين المحتوى المحلي، ودعمه لمشـاركة القطاع الخـاص في تنميـة الاقتصاد».

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام

مكة
Makkah AlMukarramah • المكرمة

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
الاشتراكات: 0504720131
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453